

المصدر : عكاظ

التاريخ : 29-11-2006

الصفحات : 27

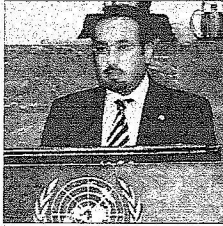
العدد : 14704

المسلسل : 180

الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

المملكة تحارب الفقر من خلال استراتيجية شاملة وتعزز القضاء عليه عام ٢٠٠٩

أكدت المملكة العربية السعودية ضرورة تصافر وتكامل الجهود من أجل تحقيق الاهداف الانمائية الثمانية للالفية بحلول الموعد المحدد في عام ٢٠١٥م مبرزة إيمانها بأهمية التعاون مع المجتمع الدولي وابلانها الالهية الكبرى لقضايا التنمية ودعم الجهود التنموية في الدول النامية.



الأمير مشعل خلال اللقاء كلمته

وأرساله إضافة إلى إسهامات القطاع الخاص والأفراد ويهدف الصندوق إلى مساعدة الفقير ليساعد نفسه من خلال توفير قرص العمل ودعم مفهوم الأسرة المنتجة من خلال تقديم قروض ميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة.. كما تسعى مؤسسة الملك عبدالله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي لتوفير السكن لذوي الدخل المحدود والأسر الفقيرة وقد بلغت مشروعاتها عام ٢٠٠٥م خمسة مشاريع تضم ألفاً ومئتين وأربعة وتسعين (١٢٩٤) وحدة سكنية مع مايلحقها من مرافق تعليمية وصحية واجتماعية ٠٠ موضحاً أن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة تهدف إلى بناء سبعة آلاف وحدة سكنية ضمن مجمعات سكنية يستفيد منها نحو تسعة وأربعين (٤٩) ألف مواطن ومواطنة.

ولفت سموه إلى أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الإنسانية تعتبر شاهداً حياً بالأضافة إلى غيرها من المبادرات الخيرية من القطاع الخاص للقضاء على الفقر.. مشيراً سموه إلى أنه وفي هذا الشأن تعتمد المملكة القضاء التام على الفقر المدقع خلال عام ٢٠٠٩م بأن على المستعرض سموه في كلمته أمام الجمعية العامة جهود حكومة المملكة في إطار دعم العولم الفقيرة في خفض مستوى الفقر.. مؤكداً أن المملكة دعمت إنشاء صندوق لمعالجة مشكلات الفقر

الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب اسيا (الاسكوا) حيث يشير هذا التقرير إلى التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف التنمية الالافية من خلال ثلاثة مستويات..

الاول : تطوير البيئة المعلوماتية والتشريعية التي تمكن من تحقيق الاهداف الالافية.

الثاني: التكامل التنموي في المملكة ما بين الاهداف الالافية والتنمية المستدامة كما تقوم بترسيخ خطط التنمية عموماً وخطة التنمية الثامنة على وجه التحديد.

الثالث: الجهد الدؤوب نحو تحقيق بل تجاوز الاهداف المعتمدة وقيل موعد حلول سوقها الرئضية المحددة.

وحول الخطة الخمسية الثامنة للتنمية في المملكة قال سموه: تشكل خطة التنمية الخمسية الثامنة للمملكة العربية السعودية حيزاً زاوية لهذه المساعي حيث أنها تعنى بالعمل على ترسيخ هذه المستويات الثلاثة ليس فقط من خلال وضوح الرؤية الاستراتيجية وحشد الجهود البشرية والمالية وتركيزها من أجل تحقيق الاهداف التنموية بل كذلك لأنها تمثل تعبيراً عن التوافق والمشاركة ما بين الجهادين الوطني والعالمي من أجل عالم تتحقق فيه أركان السلام والأمن والتنمية في إطار أهداف التنمية الالافية.

وأشار سمو الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز إلى أنه على الرغم من أن ظاهرة الفقر في المملكة العربية السعودية تبقى محدودة إلا أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - قد أدركت أن محدودية ظاهرة الفقر لا يعني على الإطلاق التقليل من أهمية محاربتها أو عدم إعطائها أولوية كبرى من خلال إعداد استراتيجية وطنية شاملة لمعالجتها وقد صاحب عملية إعداد هذه الاستراتيجية اتخاذ خطوات مهمة من بينها إنشاء صندوق لمعالجة الفقر تساهم الدولة بجزء كبير من

واس (نيويورك)

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز الوزير المفوض بوزارة الخارجية يوم الاثنين الماضي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة ٦١ حول الشراكة من أجل تحقيق أهداف الالافية للتنمية واستهلها بنقل تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتمنياته بأن تكلل المساعي في هذا الاجتماع بالتوفيق والنجاح.

كما تقدم سموه بالشكر والتقدير لرئيسة الجمعية العامة الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة والمعالي الأمين العام للأمم المتحدة وكل من أسهم في الإعداد والتحضير لعقد هذا الاجتماع الأول غير الرسمي حول النقاش الموضوعي عن الشراكة من أجل تحقيق أهداف الالافية للتنمية وتقويم التقدم والتوجه المستقبلي ٠ وأضاف قائلاً إن اجتماعنا اليوم يعد ست سنوات من قمة الالافية يتطلب منا جميعاً بذل المزيد من العمل لتحقيق الاهداف الانمائية الثمانية الالافية بحلول الموعد المحدد في عام ٢٠١٥م والذي نتطلع إليه وفي هذا الخصوص فإن المملكة وإيماناً منها بأهمية التعاون مع المجتمع الدولي وإدراكاً منها لما تواجهه العديد من الدول النامية من مصاعب اقتصادية واجتماعية فإنها تولي أهمية كبرى لقضايا التنمية ودعم الجهود التنموية في الدول النامية ومن هذا المنطلق فقد تمتددة المملكة بإعداد تقريرها الوطني الأول حول أهداف التنمية الالافية عام ٢٠٠٢م من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المملكة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط كما تم إعداد تقريرها الوطني الثاني عام ٢٠٠٥م من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة

في حجم تحويلات العمالة بعد الولايات المتحدة الأمريكية ولا تخفي أهمية هذه التحويلات باعتبارها مصدرا مهما للتقد الإيجابي للدول النامية.

وأشار الى دعم المملكة مؤسسات ومنظمات ذات برامج متخصصة ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والصندوق العربي للمعونات الفنية للدول الأفريقية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي والبرنامج الدولي لمكافحة العمى النعري الذي بلغ إجمالي مساهمات المملكة في هذا البرنامج ستة وأربعين (٤٦) مليون دولار أمريكي. وأضاف أنه بخصوص الالتزام بشأن اإبادة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي تعهد به زعماء العالم عام ٢٠٠١م فقد دعمت المملكة العربية السعودية الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز بمنحه مبلغ عشرة (١٠) ملايين دولار أمريكي كدعم إضافي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والنسل والملاييا. واختتم سمو الأمير مشعل بن عبدالله كلمته موضحا أن المملكة تعد من أوائل الدول التي ساهمت في تحقيق أهداف التنمية الالفية سبب ما توليه من أهمية كبرى لقضايا التنمية المستدامة وزيادة مخصصات الانفاق العام لاكثر من النصف على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وفي هذا الصدد فان المملكة العربية السعودية ترى أن هدف تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي وازساء دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية الالفية التي لا يمكن بلوغها الا بجهود جماعية متصلة ومستندة الى شعور بالمسؤولية المشتركة من خلال تطوير شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية.

والتخفيف من وطأته التابع للبنك الإسلامي للتنمية وتبرعت بمبلغ بليون دولار أمريكي مساهمة منها في هذا الصندوق. وقال سموه في هذا الجانب : بالرغم من أن المملكة تعتبر من الدول النامية الأناها من بين أوائل الدول المانحين في تقديم المساعدات الإنمائية من خلال قنوات متعددة وأشكال مختلفة حيث بلغ إجمالي ما قدمته المملكة العربية السعودية من معونات غير مستردة ومساعدات انمائية ميسرة خلال العقود الثلاث الماضية أكثر من مبلغ أربعة وثلاثين (٨٤) بليون دولار أمريكي وتمثل هذه المساعدات وكمتوسط عام أربعة في المائة (٤ / %) من إجمالي الناتج القومي للمملكة. وأضاف سموه أن : المساعدات السعودية تقدم من خلال التعاون الإنمائي الثنائي مع الدول النامية المستفيدة وكذلك عن طريق المؤسسات والهيئات التحويلية المتعددة الأطراف سواء الاقليمية منها أو الدولية والمنظمات المتخصصة وقد بلغ ما قدمته المملكة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية حوالي ستة االف وستمائة وخمسة عشر مليون دولار أمريكي (٦٦١٥) من أجل تمويل ثلاثمائة وتسعة وستين (٣٦٩) مشروعا انمائيا وبرنامجا اقتصاديا في ثمانية وستين (٦٨) دولة. واستطرد سمو الأمير مشعل بن عبدالله قائلا : كما قدمت المملكة دعما ماديا ومعنويا بأكثر من أربعة وعشرين (٢٤) بليون دولار أمريكي لما يزيد عن أربعة عشر (١٤) مؤسسة ومنظمة تنفوية متعددة الأطراف اقليمية ودولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا البنك الافريقي للتنمية البنك الإسلامي للتنمية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق الوبك للتنمية الدولية هيئة التنمية الدولية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبين سموه أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الثانية عالميا